

المجلس الوطني لشؤون الأسرة
NATIONAL COUNCIL FOR FAMILY AFFAIRS

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

التقرير السنوي لعام

٢٠١٤



صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم



صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبد الله المعظمة



صاحب السمو الملكي الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني المعظم

الفهرس

٢	كلمة افتتاحية/الأمين العام
٤	المجلس الوطني لشؤون الأسرة: (هوية أردنية... رؤية عالمية)
٧	إنجازاتنا في المجالات التالية:
		التنمية الأسرية والحماية
		الطفولة
		التشريعات والسياسات
		الإعلام والتطوير المؤسسي
١٩	مؤشرات أسرية
٢٠	موارد المجلس المالية
٢٠	الداعمون لعام ٢٠١٤
٢٠	إصدارات المجلس لعام ٢٠١٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الكلمة الافتتاحية:



يتشرف المجلس الوطني لشؤون الأسرة بأن يقدم باكورة إنجازاته لعام ٢٠١٤ مؤكداً على مواصلة مسيرته في العمل على مختلف القضايا الأسرية ووضعها على سلم أولوياته مسترشداً بتوجيهات صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة حفظها الله (رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة) وتأكيداً على إيلاء الرعاية والحماية للأسرة لتبقى الأساس المتين لمجتمع آمن ومستقر.

وانطلاقاً من ممارسة المجلس لدوره المتمثل في العمل على تحسين نوعية حياة الأسرة الأردنية وعلى كافة الأصعدة فقد استطاع المجلس وبجهود كافة العاملين فيه وبالشراكة مع كافة المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص من تحقيق العديد من الإنجازات وبنهج عمل تشاركي ترسيخاً لمبدأ العمل بروح الفريق الواحد للارتقاء بالخدمات المقدمة للأسرة الأردنية.

ولقد عمل المجلس على إقامة شراكات عمل مؤنسة مع عدد من المؤسسات الوطنية من خلال توقيع العديد من مذكرات التفاهم لتنفيذ عدد من برامج العمل المشتركة ومن هذه المؤسسات (وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية، ودائرة الافتاء العام، وجمعية المركز الاسلامي، وتكية ام علي). كما وعزز شراكته مع مؤسسات المجتمع المدني من خلال التعاون مع عدد من الجمعيات كجمعية نساء خلداً للاصلاح الأسري وجمعية نساء كلنا للوطن في دير علا لتقديم النصح والارشاد لابناء هذه المناطق.

ولأن الأسرة هي الحاضنة الأولى لإعداد الطفل لأداء واجبه مستقبلاً كمواطن وكعضو فاعل في المجتمع؛ فقد جاء إعداد حقيبة "خطواتي الأولى نحو علاقات آمنة" لتوجيه وتوعية الأسرة تربوياً بالمفاهيم الايجابية لحماية الأطفال لبناء علاقات آمنة مع الآخرين وتجنب السلوكات التي قد تؤدي الى استغلالهم او الاساءة اليهم، كما وبدأ المجلس بانشاء وتأهيل عدد من الحضانات في مختلف أقاليم المملكة سعياً لتوفير البيئة الآمنة للأطفال وتأمين الراحة النفسية للأم العاملة وكانت البداية تأهيل حضانة مدينة الحسين الطبية وسيتابع المجلس خلال العام الحالي والعام القادم انشاء وتأهيل العديد من الحضانات في القطاعات العام والخاص وفي مختلف أقاليم المملكة.

وحرصاً من المجلس على متابعة القضايا التي تؤثر على تماسك الأسرة وإستقرارها فقد باشر بتنفيذ سلسلة من الندوات الحوارية كقضايا الطلاق والعنف المجتمعي والتي جاءت مخرجاتها بتطبيقات عملية على أرض الواقع من خلال العمل جميعاً يداً بيد لحماية أسرنا وتمكينها من ممارسة أدوارها البنّاءة لمواجهة كافة الضغوطات التي تواجهها.

وكتف المجلس جهوده في قضايا الحماية حيث جاءت ثمار مشروع نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري باعتماد المعايير من قبل رئاسة الوزراء في العام ٢٠١٤ وتعميمها على المؤسسات الوطنية المعنية للعمل بها، كما كتف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف (والذي يعمل تحت مظلة المجلس) جهوده بمتابعة العديد من القضايا التي نتج عنها وفيات أطفال نتيجة تعرضهم للإساءة من خلال تشكيل اللجان والمتابعة مع الجهات المعنية حول الاجراءات المتخذة وتحديد الثغرات والسلبيات اثناء التعامل مع هذه القضايا لتلافيها مستقبلاً.

وختاماً؛ وإذ يقدم المجلس الوطني لشؤون الأسرة نبذة بسيطة عن إنجازاته؛ فإنه يأمل أن تكون هذه الإنجازات تصب بمصلحة أسرتنا الأردنية ومصلحة أفرادها، مؤكداً في هذا المقام على خالص شكرنا وتقديرنا لمجلس الأمناء برئاسة صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة لدعمهم الدائم للعاملين بالمجلس، كما ونتقدم بالشكر والعرفان لجميع الشركاء من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص والجهات الدولية لتعاونهم مجسدين بذلك العمل بروح الفريق الواحد من أجل طفولة سعيدة وشباب واعد وشيخوخة آمنة.

داعياً الله العلي القدير أن يوفقنا جميعاً للعمل لما فيه مصلحة ابناء وطننا العزيز في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم أعز الله ملكه.

والله ولي التوفيق

أمين عام المجلس الوطني لشؤون الأسرة

فاضل محمد الحمود

المجلس الوطني لشؤون الأسرة

هويه أردنية ... رؤية عالمية

التأسيس: تأسس المجلس الوطني لشؤون الأسرة بموجب قانون رقم (٢٧) لعام ٢٠٠١، وجاء تأسيس المجلس بهدف تحسين مستوى معيشة حياة الأسرة الأردنية وحياتها أفرادها سواء أكانوا أطفالاً أو شباباً أو نساءً أو كبار سن.

الرؤية: بيئة معززة تمكن الأسرة الأردنية من تحقيق إستقرارها ورفاهها.

الرسالة: المساهمة في رسم وتوجيه السياسات العامة، ودعم الجهود لتعزيز مكانة الأسرة الأردنية وتعظيم دورها والمحافظة على موروثها القيمي والحضاري.

القيم المؤسسية:

- الشفافية والمساءلة.
- المصداقية.
- الريادة.
- الخبرة والكفاءة.
- الابتكار.
- المنهج العلمي.
- الجودة.
- التطوير والتحسين.
- الشراكة الفاعلة.
- المتابعة والتقييم.

المنطلقات:

- أحكام الشريعة الإسلامية السمحة.
- الدستور الأردني.
- الاتفاقيات الدولية والعربية المصادق عليها.
- التشريعات الوطنية.
- قانون المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- التوجيهات الملكية.
- الموروث الاجتماعي الايجابي.

أدوار المجلس:

- صياغة السياسات.
- إدارة البحوث ومصادر المعلومات.
- حشد الدعم.
- التنسيق والتشبيك.
- المتابعة والتقييم.
- التطوير المؤسسي.

أعضاء مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة خلال فترة إعداد التقرير:



- صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله المعظمة / رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- معالي الدكتور رجائي المعشر / نائب رئيس مجلس أمناء المجلس الوطني لشؤون الأسرة.
- معالي وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- معالي وزير التخطيط والتعاون الدولي.
- معالي وزير التربية والتعليم.
- معالي وزيرة التنمية الاجتماعية.
- معالي وزير الصحة.
- معالي السيدة ليلى شرف.
- معالي الدكتور محمد حمدان.
- معالي السيد نبيه شقم.
- عطوفة مدير الأمن العام.
- عطوفة الدكتور مؤمن الحديدي .
- عطوفة السيدة هاله زريقات.
- عطوفة الدكتور محمد فايز الطراونة .
- عطوفة الدكتور تحسين القطاونة.
- سعادة الدكتورة أدب السعود.
- سعادة الدكتورة سهى الحسن.
- سعادة السيدة فاطمه علي ابو عبطه.
- عطوفة السيد فاضل محمد الحمود/ الأمين العام .

أعضاء اللجنة التنفيذية: منبثقة عن مجلس الأمناء وتضم في عضويتها:

- معالي الدكتور رجائي المعشر / رئيس اللجنة التنفيذية.
- معالي الدكتور محمد حمدان/عضو.
- معالي السيد نبيه شقم/عضو.
- سعادة الدكتورة أدب السعود/عضو.
- عطوفة الأستاذ تحسين القطاونة/عضو.
- عطوفة السيد فاضل محمد الحمود/ الامين العام .

الأمانة العامة:

تعتبر الجهاز التنفيذي لعمل المجلس، ويتولى الأمين العام الإشراف على جهاز الأمانة العامة، (ولتحقيق أهداف ورسالة المجلس يقوم بتنفيذ أعماله وأنشطة طاقم من الموظفين من مختلف التخصصات).



إنجازاتنا خلال العام ٢٠١٤

أولاً: إنجازاتنا في مجال التنمية الأسرية والحماية:

يساهم المجلس في رفع شأن الأسرة الأردنية باعتبارها نواة المجتمع ولا بد من المحافظة عليها وحمايتها وتنميتها لتقوم بدورها تجاه أفرادها ومجتمعها على أكمل وجه وتمثلت أهم إنجازات هذا المجال:

١- مشروع مؤسسة خدمات الإرشاد الأسري:

جاءت مخرجات هذا المشروع كالتالي:



أ- توقيع اتفاقيتي تعاون لافتتاح مركزين للإرشاد الأسري:

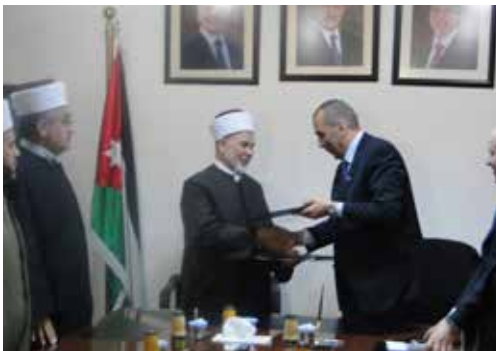
وقع المجلس اتفاقيتي تعاون لافتتاح مركزين للإرشاد الأسري مع كل من جمعية نساء خلدا للإصلاح الأسري لافتتاح مركز في منطقة خلدا، ومع جمعية سيدات كلنا للوطن لافتتاح مركز في منطقة دير علا حيث قام المجلس بموجب هاتين الاتفاقيتين بتقديم الدعم الفني لعمل كل مركز من خلال وضع خطة عمل، بالإضافة الى تقديم الدعم المادي من خلال تأثيث وتجهيز المكاتب لتقديم خدمة الإرشاد الأسري على أكمل وجه.

ب- تنفيذ برامج تدريبية:

نفذ المجلس برامج تدريبية على قضايا الإرشاد الأسري المتضمنة في كتاب ودليل الإرشاد الأسري، وتم تدريب الفئات التالية:

- كافة مفتي المملكة والبالغ عددهم (٣٠) .
- مشرفي ومشرفات الوعظ والإرشاد في وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية في إقليم الوسط والبالغ عددهم (٣٥).
- العاملين والعاملات في مراكز الإرشاد الأسري والبالغ عددهم (٢٥).

ج - توقيع مذكرات تفاهم :



وقع المجلس مذكرات تفاهم بهدف تعزيز الوعي بقضايا الأسرة بشكل عام وقضايا الإرشاد الأسري بشكل خاص مع عدد من المؤسسات الوطنية والمتمثلة بمايلي:

- وزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.
- دائرة الإفتاء العام.
- جمعية المركز الإسلامي الخيرية.
- تكية ام علي.

د- عقد ورشة توعوية:

عقد المجلس ورشة توعوية في منطقة شبيظم في محافظة الطفيلة والتي طرحت العديد من القضايا والمشاكل الأسرية كقضايا الشباب والمسنين وقضايا الطلاق والعنف والمخدرات، بالإضافة الى طرح قضايا الارشاد الأسري بهدف نشر التوعية بهذه الخدمة حيث تم إستهداف (٣٠) سيدة من المجتمع المحلي.

٢- مشروع كبار السن:

تضمنت مخرجات هذا المشروع كالتالي:

أ- تقييم الإستراتيجية الوطنية الأردنية لكبار السن:

بدأ المجلس وبالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن بتقييم الاستراتيجية التي أعدها المجلس خلال العام ٢٠٠٨ من خلال وضع منهجية للعمل وتصميم أداة لتقييم المؤشرات المتضمنة في الخطة التنفيذية للاستراتيجية. للخروج بتقرير تقييمي يضم كافة انجازات المؤسسات المعنية بكبار السن بالإضافة الى معرفة التحديات والعقبات التي تواجه المؤسسات لتنفيذ الأنشطة المتضمنة في الخطة التنفيذية.

ب- ورشة تدريبية حول السياسات والخطط الدولية المتعلقة بكبار السن:

عقد المجلس ورشة تدريبية متخصصة حول السياسات والخطط الدولية المتعلقة بكبار السن والتي استهدفت أعضاء اللجنة الوطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، وطرحت الورشة قضايا ذات علاقة بالمسنين من عدة جوانب (اجتماعية، وصحية، واقتصادية، وبيئية) وهذه القضايا تناولتها الاستراتيجية الوطنية لكبار السن التي اعدها المجلس خلال العام ٢٠٠٨ وتم ربطها من قبل خبير دولي بالخطط والاستراتيجيات الدولية المتعلقة بكبار السن.

٣- الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف:

تمثلت ابرز انجازات الفريق:

- متابعة ومناقشة مشروع مراجعة ملفات حالات العنف الأسري المتراكمة لدى إدارة حماية الأسرة وتشكيل لجان مراجعتها وإتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.
- تشكيل لجنة فنية لدراسة الجهود الوطنية بهذا الصدد ووضع خطة عمل وطنية للحد من استخدام العقاب البدني وتوعية الأسرة وتمكينها من بدائل العقاب حيث عملت اللجنة على وضع مقترح خطة عمل مبنية على تحليل المعطيات على المستوى الوطني والتي ركزت على محاور بناء الشراكات بين المؤسسات الوطنية في هذا المجال، وتطوير برامج تمكين للأسرة ببدائل العقاب البدني، وتنفيذ حملة إعلامية حول الآثار السلبية للعقاب البدني على الأطفال وكذلك العمل على مراجعة التشريعات الوطنية بصورة تعزز الآثار السلبية للعقاب البدني على الأطفال.
- استخدام بدائل العقاب البدني للأطفال. تشكيل لجنة لتقصي الحقائق حول قضية جريمة القتل التي اودت بحياة ثلاث ابناء من أسرة واحدة على يد والدتهم في منطقة طاروق والتي تبين لاحقاً أنها من حالات العنف الأسري التي راجعت المؤسسات المعنية. حيث قامت اللجنة بمراجعة الاجراءات المتخذة من الجهات المعنية

وفقاً لمنهجيات العمل المعتمدة لبيان مواقع الخلل والضعف إن وجدت في الإجراءات والمتابعات المتخذة حتى يتم الاستفادة مما حصل لغايات تلافى ذلك مستقبلاً .

- تشكيل لجنة فنية لدراسة قواعد البيانات وانظمة الاحالة الخاصة بالعنف الأسري الموجودة لدى المؤسسات الوطنية لبحث سبل توحيدها بما يحقق التنسيق بين كافة المؤسسات الوطنية في التعامل مع حالات العنف وتحويلها بين المؤسسات.



٤- مشروع نظام اعتماد وضبط جودة الخدمات المقدمة في مجال حماية الأسرة من العنف الأسري:

تابع المجلس خلال العام ٢٠١٤ تنفيذ المرحلة التجريبية للمشروع، والتي جاءت لتحديد فرص التحسين الممكنة على الخدمات التي تقدمها المؤسسات الخاضعة لعملية التقييم والمكونة من سبع مؤسسات وطنية تغطي كافة أشكال الخدمات الاجتماعية، والصحية، والتربوية، والشرطية وتضمنت أربع مؤسسات حكومية (وزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة الصحة، وإدارة حماية الأسرة)، وثلاث مؤسسات غير حكومية (معهد العناية بصحة الأسرة، ومؤسسة نهر الاردن، وإتحاد المرأة الأردنية) وتمثلت أهم مخرجات المرحلة التجريبية:

- عقد دورة تدريبية لضباط إرتباط المؤسسات الحكومية والغير حكومية حول المنهجيات والإجراءات والممارسات الخاصة بضمان جودة الخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري، وبصورة تحقق التميز المؤسسي وتؤدي إلى رضى العاملين ومتلقي الخدمة.
- تنفيذ زيارات واجتماعات تقييمية لكافة المؤسسات المستهدفة واعداد تقارير التقييم للخدمات المقدمة من قبل المؤسسات المستهدفة، وخطط العمل الخاصة بكل مؤسسة لتحسين مستوى الخدمة المقدمة من قبلها.
- تطوير أدلة إجرائية تساعد مقدمي الخدمات في تعاملهم مع الحالات تمثلت باعداد دليل إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري "إجراءات استقبال الحالات وإدارتها"، ودليل إجراءات دور الإيواء في استقبال حالات العنف الأسري، وتم طباعة هذه الادلة و توزيعها على المؤسسات المعنية.
- تزويد المؤسسات الوطنية المستهدفة بالمشروع بثلاثة أجهزة حاسوب محمول لكل منها، وذلك لتطوير قواعد البيانات الخاصة بحالات العنف الأسري لاستخدامها في إعداد الدراسات، وإصدار الإحصائيات المختلفة لاتخاذ القرارات وتوجيه السياسات المؤسسية.
- عقد خلوة فنية للمعنيين من المؤسسات المشاركة لمناقشة مسودة المعايير واعتمادها بصورتها النهائية.
- طباعة وإطلاق النسخة المحدثة من معايير نظام الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري تحت رعاية معالي وزيرة التنمية الاجتماعية.

التقرير السنوي لعام ٢٠١٤

- اعتماد معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة من قبل رئاسة الوزراء بقرار رقم ٥٩٨٠ تاريخ ٢٠١٤/١٠/١٢ وتعميمها على المؤسسات الوطنية المعنية للعمل بها.
- عقد اجتماعات مع جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز لمناقشة آليات التعاون بين المجلس والجائزة لتنفيذ أنشطة المتابعة الخاصة بالتزام المؤسسات الوطنية بالمعايير، وأطر ادراجها ضمن معايير جائزة الملك عبدالله الثاني للتميز لدورتها ٢٠١٦/٢٠١٧.

٥- مشروع أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري:

- استمرّ المجلس خلال العام ٢٠١٤ بالمرحلة التجريبية لمشروع أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري، وتضمنت اهم ثمار المشروع للعام ٢٠١٤ والذي يشرف عليه الفريق الوطني لحماية الأسرة، ويأتي بتمويل من الحكومة الأردنية ومنظمات الأمم المتحدة مايلي:
- توفير الدعم الفني المباشر للعاملين في إدارة حماية الأسرة والمؤسسات الشريكة حول كيفية الإدخال ومتابعة الحالات وتحويلها بين المؤسسات.
- إجراء تقييم للمرحلة التجريبية من نظام أتمتة إجراءات التعامل مع حالات العنف الأسري بهدف تشخيص الوضع المؤسسي القائم للمشروع ومدى تفعيله على أرض الواقع وتحديد مجالات وفرص التحسين لضمان نجاح النظام وتعميمه على باقي محافظات المملكة، وتم إعداد تقرير بالتقييم والذي جاء من ابرز توصياته؛ ضرورة التوسع في المشروع وتعميم النظام في محافظات المملكة.
- إعداد مسودة اتفاقية تعاون بين كافة المؤسسات الشريكة بالمشروع بهدف مأسسة العمل في تنفيذ المشروع وتحديد ادوار ومسؤوليات كافة الشركاء في تنفيذ المشروع لاستدامة النظام.

٦- مشروع تقييم الإستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري:

بدأ المجلس بتنفيذ مشروع إعداد دراسة تقييم الاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة والوقاية من العنف الأسري بإشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وبتمويل من صندوق الامم المتحدة للسكان للتعرف على مدى تحقيق اهداف خطة التقييم على المستوى الوطني، وتوثيق كافة الانجازات الوطنية في مجال حماية الأسرة خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١٤. وتحديد الثغرات والفجوات في عمل المؤسسات ووضع اقتراحات لسد هذه الفجوات وتحديد ادوار ومسؤوليات المؤسسات المعنية وفقا لمحاور الخطة الإستراتيجية للاسترشاد بها عند التخطيط لإعداد الخطة الإستراتيجية للأعوام القادمة.

٧- مشروع تحديث الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري:

بدأ المجلس تحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وبتمويل من منظمات الأمم المتحدة (منظمة اليونيسف، وصندوق الامم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) بالعمل على تنفيذ مشروع تحديث الإطار الوطني لحماية الأسرة من العنف الأسري وذلك لمراجعة وثيقة الإطار لتحديد الثغرات والفجوات، وتحديد آليات العمل التشاركي في التعامل مع حالات العنف الأسري.

٨- دراسة مسحية لخدمات خطوط حماية الطفل في الأردن :

بدأ المجلس بتنفيذ دراسة مسحية لخدمات خطوط حماية الطفل (Hot line) على المستوى الوطني تحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وتمويل من منظمة اليونيسف بهدف التعرف على انتشار خطوط حماية الأطفال وأسرهم والخدمات التي تقدمها على المستوى الوطني، وتحديد الثغرات والفجوات على المستوى المؤسسي والوطني التي تحول دون تفعيلها، ووضع التصور المستقبلي لتحسين عملها ونشرها على المستوى الوطني، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها، واستدامة عملها.

٩- تطوير معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الإيواء المختلفة (الأحدث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام):

بدأ المجلس بتنفيذ مشروع تطوير معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الإيواء تحت اشراف الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وتمويل من منظمات الأمم المتحدة (منظمة اليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) لضمان جودة خدمات الرعاية الإيوائية التي تقدمها دور الإيواء للمستفيدين من خدماتها (الأحدث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام) وبصورة تدعم وزارة التنمية الاجتماعية في الإشراف والتفتيش على مراكز الرعاية، وتقييم خدماتها لتحديد الفجوات والثغرات في مستوى الخدمة التي تقدمها، لوضع الأطر التنفيذية لسد هذه الثغرات.

وتضمنت أهم ثمار المشروع للعام ٢٠١٤ مايلي:

- التعاقد مع مجلس اعتماد المؤسسات الصحية لتطوير المعايير الخاصة بدور الإيواء ووضع منهجية عمل واضحة لتطوير المعايير واعتمادها من قبل الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف والمجلس الوطني لشؤون الأسرة واللجنة الفنية للمشروع.
- القيام بمراجعة مكتبية لكافة الوثائق ذات العلاقة في مجال الخدمات الإيوائية على المستوى الوطني والعالمي، وإجراء مراجعة شاملة لأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال، والقيام بدراسة لواقع الخدمات المقدمة من مراكز الإيواء وتحديد الثغرات والتوجهات المستقبلية لضبط الجودة.
- تشكيل لجنة فنية من المؤسسات الشريكة لمتابعة تنفيذ المشروع وتقديم الدعم الفني للمستشار.
- توقيع اتفاقية تعاون بين المجلس ووزارة التنمية الاجتماعية لتنظيم أطر التعاون والتنسيق بين المجلس والوزارة في مجال تنفيذ مشروع تطوير معايير الاعتماد وضبط الجودة لخدمات دور الإيواء لضمان جودة خدمات الرعاية الإيوائية وتطوير نظام تطبيقها ومتابعتها على أرض الواقع.

١٠- الندوة الحوارية حول الطلاق:



عقد المجلس ندوة حوارية حول ظاهرة الطلاق لدراستها من جوانب متعددة (النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والقانونية، والشرعية، ودور الإعلام) وشارك في الورشة خبراء ومختصين من عدد من الجهات من خلال تقديم أوراق عمل تضمنت استعراض الإحصائيات والبيانات والمعلومات المتوفرة في الأردن، ومن ثم تم تشكيل لجنة مصغرة لصياغة

توصيات الندوة النهائية والتي انبثقت عنها لجننتين متخصصتين؛ الأولى لدراسة الآليات المناسبة لسد الثغرات في الإحصائيات المتوفرة حول الطلاق تضم في عضويتها دائرة الأحوال المدنية، ودائرة قاضي القضاة، ودائرة الإحصاءات العامة ودائرة الإفتاء العام، والمحاكم الكنسية، والثانية معنية بتضمين مفاهيم الحياة الأسرية ضمن المناهج الدراسية تضم في عضويتها أساتذة من الجامعات الأردنية وعضو ممثل من وزارة التربية والتعليم حيث تم العمل على إعداد المسودة الأولى للمفاهيم ويتم العمل حالياً على وضع التعريفات للمفاهيم المقترحة لارسالها لوزارة التربية والتعليم والاسترشاد بها عند تعديل المناهج.

توصيات ندوة الطلاق

على مستوى الدراسات:

- ضرورة الرصد الدقيق للأرقام في عدد حالات الطلاق من مختلف الجهات المعنية بتسجيل الطلاق.
- إجراء دراسات معمقة لحالات الطلاق وأنواعه وتحليل لنتائج الدراسات بعيداً عن الأطر العامة المتعارف عليها.

على مستوى التشريعات:

- التوعية القانونية حول حقوق المرأة في قانون الأحوال الشخصية وقانون العقوبات.
- حشد الدعم لإقرار قانون الأحوال الشخصية النافذ المؤقت رقم ٣٦ لسنة ٢٠١٠ من قبل مجلس الأمة وإقرار مجلس الوزراء مشروع نظام صندوق تسليف النفقة ليباشر الصندوق عمله بأسرع وقت.

على مستوى التوعية :

- تنظيم حملات إعلامية لتوعية الأسر بأهمية خدمات الإرشاد الزواجي والأسري حيث أنها خدمة غير تقليدية في مجتمعنا (المؤسسات الدينية، الدراما، الإذاعة، التلفزيون) وبالخدمات المتوفرة.
- التوسع وتفعيل دورات المقبلين على الزواج من خلال مكاتب الإصلاح الأسري في دائرة قاضي القضاة.
- تضمين المناهج المدرسية والجامعية بأدبيات الحياة الزوجية.

على مستوى البرامج:

- استحداث وتفعيل مكاتب الإرشاد الأسري في جميع محافظات المملكة.
- اعتماد خدمات الإرشاد الأسري من قبل هيئة معتمده لضمان جودة الخدمة.



١١- الندوة الحوارية حول "الأمن الاجتماعي - العنف المجتمعي":

نفذ المجلس ندوة حوارية حول "الأمن الاجتماعي - العنف المجتمعي" بهدف تسليط الضوء على قضية العنف المجتمعي ودراستها من جميع جوانبها (الأسباب الجذرية، الأنواع، التداعيات، الآثار الاقتصادية، دور القانون، دور الإعلام) وتم خلالها عرض البيانات والمعلومات المتوفرة في الأردن من خلال أوراق علمية متخصصة تم عرضها خلال جلستين، الأولى تناولت الجوانب النظرية للعنف

المجتمعي والثانية تناولت استجابة المؤسسات في التعامل مع القضية. وخرجت الندوة بالعديد من التوصيات من المشاركين ومن أوراق العمل المتخصصة، حيث تم مناقشتها خلال أعمال اجتماعات اللجنة المصغرة التي تم إعدادها لاحقاً لصياغة توصيات الندوة ومجموعة العمل الخاصة بإعداد خطة تنفيذية لمناهضة العنف المجتمعي.

توصيات ندوة العنف المجتمعي

١. التطوير والتعديل على كافة التشريعات الجزائية المتعلقة بالعنف المجتمعي لجميع المستويات.
٢. إجراء التعديلات على بعض النصوص الواردة في قانون العقوبات (حدود العقوبة، التقاضي أمام المحاكم، التقرير الطبي، ترسيخ العدل بين المتخاصمين).
٣. تفعيل السياسات والبرامج الاقتصادية الحكومية المتعلقة بالبطالة والفقر لرفع مستوى النشاط الاقتصادي.
٤. تطوير نهج تشاركي لضمان تقديم خدمات مساندة (ضحايا العنف المجتمعي).
٥. تعديل أسس القبول في الجامعات ومنح الامتيازات والمكافآت وفق معايير لضمان مناهضة العنف المجتمعي.
٦. تعزيز المواطنة والانتماء (تعزيز ثقافة العمل التطوعي).
٧. تفعيل دور رجال الدين وأئمة المساجد والوعاظ للحد من العنف المجتمعي.
٨. التأكيد على الدور العشائري بشقيه الوقائي والعلاجي كرافد أساسي لحفظ الأمن والنظام العام.

التوجهات المستقبلية في مجال التنمية الأسرية والحماية:

- فتح مراكز للإرشاد الأسري في مختلف محافظات المملكة، بالإضافة الى تنفيذ برامج تدريبية حول قضايا الإرشاد الأسري المختلفة.
- إعداد تقرير تقييم انجازات المؤسسات المعنية بكبار السن بحسب الخطة التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لكبار السن، والذي سيبرز الوضع التحليلي لكبار السن في الأردن.
- التعاون مع جائزة الملك عبدالله الثاني لادراج معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري ضمن معايير الجائزة.
- إعداد تقرير تقييمي للاستراتيجية الوطنية لحماية الأسرة.
- مراجعة وثيقة الإطار الوطني لحماية الأسرة واستخراجه بصورته النهائية.
- إعداد تقرير حول خطوط حماية الأطفال وخدماتها، ووضع التصور المستقبلي لتحسين عملها ونشرها على المستوى الوطني، وتحسين مستوى الخدمات التي تقدمها، واستدامة عملها.
- تطوير مسودة معايير الخدمات الابوائية وفق الفئات المستهدفة (الأحداث، كبار السن، الحماية من العنف الأسري، التسول، الأيتام) متضمنة كافة المؤشرات والإجراءات والمقاييس الخاصة بتحسين مستوى الخدمات.
- استكمال تنفيذ سلسلة الندوات الحوارية حول مختلف القضايا الأسرية.

ثانياً: إنجازاتنا في مجال الطفولة:

يتناول المجلس القضايا المتعلقة بالطفل من منظور أسري، ويدعم صانعي القرار ومقدمي الخدمات بأنشطة الطفولة التي يقوم بها لضمان بيئة ملائمة للأطفال. وتمثلت أهم إنجازات المجلس في هذا المجال :

١- مشروع إنشاء نظام اعتماد لرياض الأطفال الخاصة والحكومية:

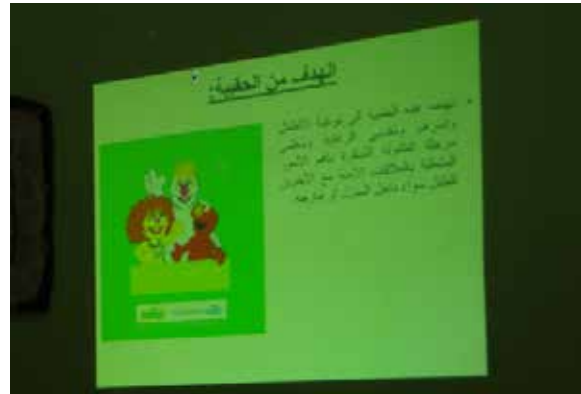
عقد المجلس ورشة عمل مع الهيئة الوطنية للطفولة وعلى أثرها تم توقيع مذكرة تفاهم مع الهيئة تنص على استخدام معايير الهيئة الوطنية للطفولة المبكرة، والعمل على صياغة محكات من تلك المعايير تتناسب مع البيئة الأردنية.

٢- مشروع رصد السياسات الوطنية المتعلقة بالطفولة (موازنات صديقة للطفل):

تم إطلاق دراسة تحليل موازنة وزارة العدل، ووزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية والتي نُفذت بالتعاون مع منظمة اليونيسيف، وعرضت نتائجها بحضور المعنيين من الوزارتين، ودائرة الموازنة العامة، ومن ثم تم تضمين مخصصات الوزارتين المتعلقة بالطفولة ضمن قانون الموازنة العامة.

٣- مشروع التوعية الوالدية:

قام المجلس باطلاق حقيبة "خطواتي الأولى نحو علاقات آمنة" وهي حقيبة توعية تهدف لرفع مستوى وعي الأسر بتطوير العلاقات الآمنة لأطفالهم وذلك من خلال أدوات عملية تفاعلية، وضمت الحقيبة لعبة أحجية، وفيلم قصير يتضمن أناشيد توجيهية ذات علاقة، وكُتِيب أنشطة، وورقة تلوين، حيث تم إطلاقها في مؤسسة نهر الأردن برعاية معالي وزير التربية والتعليم. وعلى صعيد آخر تم توقيع اتفاقية تعاون مع كل من مؤسسة نهر الأردن ووزارة التربية والتعليم بهدف تدريب مُدرّبين لنشر الحقيبة على مدى واسع بين الأسر من خلال مشروع التوعية الوالدية وبرامج الإرشاد.



٤- مشروع تطوير آلية عمل مستندة إلى توصيات تقرير اليافعين حول اتفاقية حقوق الطفل:

تم تدريب عشرين يافع ويافعة من عدد من الجهات غير الحكومية التي تستهدف اليافعين واليافعات على اتفاقية حقوق الطفل والقيادة والمناصرة وكسب التأييد، وكانت المجموعة الجديدة مُتمثلة لكافة فئات الأطفال واليافعين، كما تولى الفريق القديم "إحنا معكم" تدريب مجموعة من يافعي فريق UCan التابع لليونيسيف، ومركز الأميرة بسمة للشباب التابع للصندوق الأردني الهاشمي للتنمية البشرية، وبدعم من مُنظمة اليونيسيف.

٥- مشروع تطوير الخدمات المقدمة للأطفال أقل من أربع سنوات:

قام المجلس بتأهيل حضانات المدينة الطبية وفق معايير عالمية كما وتم تدريب كوادر الحضانة على دليل الأنشطة ومهارات التعامل مع الأطفال.

وبدأ المجلس بالتنسيق من خلال توقيع اتفاقيات تعاون لإنشاء وتأهيل حضانات الجهات التالية:

- حضانة جامعة البلقاء التطبيقية/ كلية عجلون.
- حضانة الجامعة الأردنية.
- حضانة مُستشفى الأمير علي العسكري/ الكرك.
- حضانة مستشفى الأمير راشد/اربد.
- حضانة جامعة آل البيت.
- حضانة الجامعة الهاشمية.

وعند اختيار هذه المواقع حرص المجلس على أن تخدم أكثر من هدف فالحضانات الجامعية على سبيل المثال ستكون الجناح التطبيقي للتخصصات المعنية بالطفولة، بالإضافة إلى أنها ستستقبل أبناء العاملين والعاملات في الجامعة، كما روعيت صعوبة العمل عند اختيار بعض المواقع فحضانات المُستشفيات تستقبل أبناء المُمرضات، وتُداوم اربع وعشرين ساعة لثراعي نظام المُنوبات التي يتطلبها العمل في المُستشفيات. كما وقام المجلس بتوقيع اتفاقية تعاون مع صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية بهدف تأهيل وافتتاح حضانات مع القطاع الخاص لتوفير البيئة الصديقة للمرأة.

٦- مشروع دراسة مقارنة حول الخدمات المتوفرة في خط الدعم الأسري (مؤسسة نهر الأردن):

وقّع المجلس مع مؤسسة نهر الأردن اتفاقية تعاون بهدف تطوير حماية الطفل من خلال استخدام التخطيط المستند إلى الأدلة والبراهين، وبموجب الاتفاقية نفذت مؤسسة نهر الأردن دراسة تحليلية لخط نجدة الطفل وقامت بعرض نتائج الدراسة في اجتماع الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف وتسليمها للمجلس ليقوم بدوره بتنفيذ دراسة مُقارنة لبيانات خط نجدة الطفل.

٧- اتفاقية حقوق الطفل:



نظم المجلس بالتعاون مع منظمة اليونيسيف احتفالية تضمنت ورشة عمل بمناسبة مرور خمس وعشرون عاما على انطلاق اتفاقية حقوق الطفل برعاية صاحبة الجلالة الملكة رانيا العبدالله، حيث تم استعراض اهم المنجزات الوطنية في مجال حقوق الطفل منذ مصادقة الأردن على الاتفاقية في العام ١٩٩١، وتحديد الأولويات الوطنية في مجال حقوق الطفل لوضعها ضمن الأطر التنفيذية، حيث تضمنت الاحتفالية عقد جلسات حوارية وطنية بمشاركة من كافة المؤسسات الوطنية الرسمية والأهلية المعنية بالطفولة حيث تم مناقشة التقدم المحرز على المستوى الوطني في أعمال حقوق الأطفال والتحديات التي تواجهها والخطط المستقبلية لضمان الحقوق للأطفال كافة في الأردن في مجالات الحماية الاجتماعية والتنمية والصحة والتعليم والحماية من العنف.

التوجهات المستقبلية/مجال الطفولة:

- القيام بدراسة تحليل موازنة كل من وزارة الاشغال والاسكان والمجلس الأعلى للشباب.
- التعاون مع المركز الوطني للفنون الأدائية في إعداد نص مسرحي يستهدف رفع مستوى الوعي لدى الأطفال وأسره بمفاهيم المواطنة الصالحة، وتعميمه على المدارس بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم.
- استكمال انشاء وتأهيل حضانات في القطاعين العام والخاص.
- الانتهاء من إعداد الدراسة المُقارنة لبيانات خط نجدة الطفل وعرضها على الفريق الوطني لحماية الأسرة من العنف تمهيدا لإطلاقها ونشرها.

ثالثاً: انجاز اتنا في مجال التشريعات والسياسات:

يقوم المجلس بمراجعة التشريعات الأردنية وتقديم مقترحات تعديلها بما يحقق الأهداف الوطنية المتوخاه في مجالات شؤون الأسرة، ورصد وتوثيق ومتابعة التشريعات الوطنية لمواءمتها وضمان عدم تعارضها مع الاتفاقيات والمواثيق العربية والدولية التي صادقت عليها المملكة. وتمثلت انجازات المجلس في هذا المجال:

١- العمل على إعداد مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لعام ٢٠٠٨:

أنهى المجلس خلال العام ٢٠١٤ اعتماد النسخة النهائية من مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لعام ٢٠٠٨، وقام بحشد الدعم مع صناعات القرار والمشرعين حول القانون المعدل، وتم رفع القانون الى ديوان التشريع والرأي.

٢- مشروع تحليل التشريعات:



نفذ المجلس ورشة عمل متخصصة حول محور الحماية الجزائية حول استخدام التقنية الحديثة لحماية الشهود الذين لم يكملوا الثامنة عشرة من العمر عند الإدلاء بشهادتهم وفقاً لما جاء في نص المادة ٣/١٥٨ من قانون اصول المحاكمات الجزائية، بالإضافة الى تشكيل لجنة فنية للخروج بمذكرة قانونية حول التعديل المقترح لنص المادة المذكور اعلاه بناء على التوصيات الرئيسية التي خرجت بها ورشة العمل، وتم رفع المذكرة لوزارة العدل.

٣- مشروع إعداد إستراتيجية عدالة الأحداث:

استكمل المجلس عمله على إعداد إستراتيجية الأحداث، والتي تأتي بهدف تحديد الأدوار المؤسسية لتحقيق العدالة الإصلاحية للأحداث كنهج جديد للتعامل مع قضايا الأحداث بدلاً من العدالة الجزائية العقابية مراعاة للمصلحة الفضلى للحدث سواء اكان ضحية او معتدي، وذلك باشراف المجتمع، وبما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية، وبما يتماشى مع مسودة القانون الجديدة لقانون الأحداث.

وقام المجلس خلال العام ٢٠١٤ بتقييم ومراجعة إستراتيجية البناء "إستراتيجية تطوير القضاء" للأعوام ٢٠٠٧-٢٠٠٩ وقياس مدى انسجامها مع معايير الأحداث الدولية (قضاء الأحداث) ومقارنتها بالاحتياجات الحالية والمستقبلية لقضاء الأحداث من خلال التعاقد مع خبيرين (قانوني واجتماعي)، وتم الانتهاء من إعداد المسودة الأولية من الخطة الإستراتيجية ومراجعتها من قبل لجنة فنية متخصصة من الجهات المعنية بحيث تشتمل على تحليل للوضع الراهن وبيانات ومعلومات عن أعداد الأحداث وتحديد الاحتياجات الحالية، إضافة الى صياغة البرامج التنفيذية ووضع إطار عام لتنفيذ الإستراتيجية من خلال عدد من البرامج والأنشطة المقترحة، وتحديد الجهات المعنية للتنظيم والإشراف على تنفيذ هذه البرامج، كما تم استكمال الجزء المتعلق بمنع الجريمة والرعاية اللاحقة على أن يتم تناولها من منظور اجتماعي نفسي قانوني.

التوجهات المستقبلية/ مجال التشريعات والسياسات:

- المتابعة مع ديوان التشريع والرأي على مسودة مشروع قانون الحماية من العنف الأسري لعام ٢٠٠٨ .
- الإنتهاء من إعداد إستراتيجية الأحداث بصورتها النهائية.
- المتابعة مع وزارة العدل على المذكرة القانونية الخاصة بنص المادة ٣/١٥٨ من قانون أصول المحاكمات الجزائية.
- تنفيذ العديد من ورش العمل لتحليل التشريعات الأسرية.

رابعاً: إنجازاتنا في مجال الإعلام والتطوير المؤسسي:

يساهم المجلس في رفع الوعي وحشد الدعم الوطني للقضايا والسياسات التي تتعلق بالأسرة الأردنية وحقوق أفرادها، إضافة الى تشجيع الأنشطة الإعلامية والثقافية والاجتماعية ذات العلاقة والتي تهتم الأسرة وأفرادها. بالإضافة الى تقوية العلاقات المؤسسية داخليا ومع الأطراف الدولية والإقليمية والوطنية التي تعمل في مجال شؤون الأسرة وتعزيز العلاقات مع وسائل الإعلام المختلفة لزيادة وعيهم عن البرامج ذات العلاقة بالأسرة. وتمثلت اهم انجازات المجلس في هذا المجال:

١- إستراتيجية المجلس الوطني لشؤون الأسرة للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٧:

أعد المجلس إستراتيجيته للأعوام (٢٠١٥ – ٢٠١٧) والتي جاءت مكملة لإستراتيجية المجلس للأعوام (٢٠٠٩ – ٢٠١٣). وتأتي هذه الوثيقة مكملة لمسيرة عمل المجلس ومواصلة البناء على الانجازات التي حققتها وتهدف إلى وضع خطة شاملة ومتكاملة واضحة الأهداف لثلاث سنوات، تراعي التطورات والتغيرات الوطنية والإقليمية والعالمية، حيث استندت هذه الوثيقة إلى تقرير أحوال وخصائص الأسرة الأردنية للعام ٢٠١٤، والذي يرصد ويحلل واقع الأسرة الأردنية من خلال استعراض البيانات الوطنية المتوفرة ونتائج المسح الميداني الذي صمم ليعكس واقع واتجاهات الأسر الأردنية في مختلف القضايا، ولأهمية شراكات المجلس كمؤسسة ميسرة ومنسقة لأعمال الشركاء، وانتهج المجلس في إعداد هذه الإستراتيجية النهج التشاركي الذي عكس آراء العديد من ممثلي المؤسسات الوطنية الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات المانحة وأعضاء مجلس الأمناء.

٢- موقع المجلس:

وضع المواد التفاعلية التي أعدها المجلس على الموقع.

التوجهات المستقبلية/ مجال الإعلام والتطوير المؤسسي:

- استخراج إستراتيجية المجلس للأعوام ٢٠١٥ – ٢٠١٧ بصورتها النهائية، لتحديد اولويات عمل المجلس.
- تكثيف الأنشطة الإعلامية لتغطية فعاليات المجلس المختلفة.

مؤشرات أسرية

المؤشر	البيان
عدد الأسر المقدر (بالالف)	١,١٩٩,٣
متوسط حجم الاسرة (فرد)	٥,٤
معدل الإنجاب الكلي	٣,٥
عدد عقود الزواج المسجلة (بالالف)	٧١,٠
عدد وقوعات الطلاق المسجلة (بالالف)	١٩,٠
معدل الزواج الخام (لكل ألف من السكان)	١٠,٩
معدل الطلاق الخام (لكل ألف من السكان)	٢,٩
متوسط العمر وقت الزواج الأول	٢٧,٩
ذكر	٢٩,٩
انثى	٢٥,٨
معدل النمو السكاني (%)	٢,٢
معدل الزيادة الطبيعية للسكان (%)	٢,١
نسبة الإعاقة (%)	٦٨,٢
نسبة السكان أقل من ١٥ سنة	٣٧,٣
نسبة السكان ١٥-٦٤	٥٩,٥
نسبة كبار السن ٦٥+	٣,٢
عدد الفقر (افراد %)	١٤,٤
معدل البطالة (%)	١٢,٦
نسبة النساء في قوة العمل ١٥ سنة فأكثر	١٣,٢
نسبة النساء من مجموع المشتغلين ١٥ سنة فأكثر	١٥,٦
نسبة الأمية للسكان الذين أعمارهم ١٥ سنة فأكثر (%)	٦,٨
معدل الجريمة (لكل الف من السكان)	٥,٢

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الأردن بالأرقام ٢٠١٣، www.dos.gov

موارد المجلس المالية

تتألف الموارد المالية للمجلس حسب المادة (١٤) من قانون المجلس رقم ٢٧ لسنة ٢٠٠١ من:

- أ. ريع الأموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها المجلس.
- ب. عوائد الصناديق والمشاريع والبرامج التي يديرها المجلس.
- ج. منحة حكومة المملكة الأردنية الهاشمية.
- د. التبرعات والهبات التي يوافق عليها المجلس، على أن تؤخذ موافقة مجلس الوزراء إذا كانت من مصدر غير أردني.
- هـ. أي موارد أخرى يوافق عليها المجلس.

الداعمون لعام ٢٠١٤:

- الحكومة الأردنية.
- وزارة التخطيط.
- صندوق الملك عبدالله الثاني للتنمية.
- فريق منظمات الأمم المتحدة في الأردن.
- دولة الإمارات العربية المتحدة.
- الأكاديمية لتطوير التعليم – مشروع تعزيز وتطوير المجتمع المدني.
- برنامج الخليج العربي للتنمية (الأجفند).
- مؤسسة إنقاذ الطفل.
- منظمة اليونيسيف.
- صندوق الامم المتحدة للسكان.

إصدارات المجلس لعام ٢٠١٤

- معايير الاعتماد وضبط الجودة للخدمات المقدمة لحالات العنف الأسري.
- حقيبة توعوية "خطواتي الاولى نحو علاقات آمنة".
- الدراسة التحليلية لموازنة وزارة العدل ووزارة الاوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية.